المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/15/INF.2

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
29 July 2016

ARABIC
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

لاهاي، ١٦ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

الملخَّص العام*

أولاً- لمحة عامة ٢
ثانياً- الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٧ والسياق الاشتغالي ٤
ثالثاً- سيرورة إعداد الميزانية ٦
رابعاً- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٧ ..... ٧
ألف- تحسين نجاعة النشاط القضائي: تنفيذ الإجراءات ودعمها في ثلاث محاكمات ٧
باء- التكفل باتّسام عمليات التحقيق بدرجة عالية من الجودة: إجراء ست عمليات تحقيق ناشط ودعمها ٨
جيم- السهر على قدرة قلم المحكمة على تقديم الخدمات الحاسمة دعماً لأنشطة المحكمة ١١
دال- الاستثمار في أهم مشاريع تدبر المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها ١٢
خامساً- ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة ١٢
ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية ١٣
باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام ١٤
جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة ١٥
دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف ١٧
هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني ١٨
واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ١٨
زاي- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد القرض وتسديد مبلغه ١٩
حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة ١٩
طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية ٢٠

* استلمته الأمانة في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

أولاً– لمحة عامة

١- يبلغ مقدار ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") **١٤٧,٢٥ مليون يورو**. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها **٩,٨٦ ملايين يورو، أي ٧,٢ في المئة**، على مقدار الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ (١٣٧,٣٩ مليون يورو).

٢- ويمثِّل قسط كبير من الزيادة المقترحة نتيجةً لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لشتى وحدات المحكمة التي أقرها المسؤولون الرئيسيون عن المحكمة ضمن إطار مجلس التنسيق في عام ٢٠١٧، وهي تستند إلى تقييم حقيقي وواقعي لاحتياجات المحكمة في عام ٢٠١٧. أما الأولويات الاستراتيجية الرفيعة التي تم تمييزها فيما يخص عام ٢٠١٧ فهي:

(أ) تنفيذ الإجراءات ودعمها في ثلاث محاكمات

'١' يُتوقع أن تكون ثلاث قضايا قد بلغت مرحلة عقد جلسات المحاكمة خلال عام ٢٠١٧: قضية *بوسكو اُنتاغَندا* (الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وقضية *دومينيك أُنغوين* (الحالة في أوغندا)، وقضية *لوران اغْبَغْبو وشارل اُبليه غوديه* (الحالة في كوت ديفوار).

'٢' يُحتاج إلى موارد إضافية لسد تكاليف الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية وبتقديم الدعم للجلسات في قاعات المحاكمة ولثلاث قاعات لعقد جلسات المحاكمة تعمل في آن معاً، عند الاقتضاء. ويترتب على هذه الزيادة أثر مباشر على مقدار الخدمات والأعمال المطلوبة من قلم المحكمة، مثل تدبر الأعمال القضائية، وخدمات اللغات، وتكنولوجيا المعلومات، ودعم الشهود وحمايتهم، ما يفضي إلى زيادة مقترحة تقارب **٢,٤ مليون يورو**.

'٣' يُرتقب أن تنعقد إجراءات المحاكمة في ثلاث قضايا بصورة رئيسية في قاعتين من قاعات جلسات المحاكمة، وأن يقتصر عدد أيام التداخل الكامل على ٦٠ يوماً سيلزم خلالها استعمال القاعة الثالثة من قاعات جلسات المحاكمة.

'٤' هذا يعني أنه سيلزم النهوض بأود ما يبلغ ٥٠٠ يوم من أيام انعقاد الجلسات، منها ٤٤٠ يوماً من إجراءات المحاكمة المتزامنة التي ستجري في قاعتين من قاعات جلسات المحاكمة، مع القدرة الإضافية على إعمالِ ثلاثِ قاعاتِ جلساتِ المحاكمة معاً على مدى ٦٠ يوماً.

(ب) إجراء ست عمليات تحقيق ناشط ودعمها

'١' في عام ٢٠١٦ مُنح مكتب المدَّعي العام موارد تمكّنه من إجراء أربع عمليات ونصف العملية من عمليات التحقيق الناشط[(١)]. ويعتزم هذا المكتب أن يزيد في عام ٢٠١٧ عدد عمليات التحقيق الناشط التي يجريها إلى ست عمليات، مع ملاحظة أن الأفرقة المتكاملة التابعة لهذا المكتب التي ستُعنى بعمليات التحقيق الناشط الست هذه لن تكون مجهزة بملاك كامل من الموظفين. أما عمليات التحقيق الناشط الست المعنية فهي كما يلي: عمليتان في جمهورية أفريقيا الوسطى (أ – قضية *سيليكا* في

[(١)] تحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية (أ) "سيليكا" (Séléka))، وتحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية (ب) "أنتي- بالاكا" (anti-Balaka))، وتحقيق في الحالة في جمهورية كوت ديفوار (القضية ٢)؛ وتحقيق في الحالة في مالي، وتحقيق لمدة ستة أشهر في الحالة في أوغندا (قضية أُنغوين).

الحالة الثانية في هذا البلد، وب – قضية أنْتي-بالاكا في الحالة الثانية في هذا البلد)، وواحدة في ليبيا (في القضية الثالثة في الحالة في هذا البلد)، وواحدة في كوت ديفوار (في القضية الثانية في الحالة في هذا البلد)، وواحدة في جورجيا، وواحدة في دارفور [بالسودان].

'٢' يرمي مكتب المدَّعي العام إلى جعل عمليات التحقيق التي يجريها تتّسم بالجودة من خلال تطبيقه المعايير ذات الصلة، والمرونة في استخدام الموارد للاستجابة إلى الفرص، والاستناد إلى درجة الأولوية المولاة إلى معظم القضايا ذات الصلة.

'٣' لتوفير الدعم اللازم لمكتب المدَّعي العام في عمليات التحقيق التي يجريها، ومساندة مجمل العمليات التي تجريها المحكمة في الميدان، تلزم أيضاً في قلم المحكمة موارد إضافية يقارب مبلغها **٢,١ مليون يورو** لتحسين الخدمات بحيث ترقى إلى المستوى المطلوب، بما في ذلك الدعمُ الميداني، وحماية الشهود، والأمن، وأمن المعلومات، وسائر أشكال الدعم الإمدادي والتقني.

(ج) السهر على قدرة قلم المحكمة على تقديم الخدمات لشتى وحدات المحكمة

'١' تم خلال دورة جمعية الدول الأطراف التي عُقدت في العام السابق تخفيض المخصصات المعتمدة لسد تكاليف الموظفين في قلم المحكمة تخفيضاً يقارب **٣,٨ ملايين يورو**[٢] من خلال النهج التدريجي المقترح تطبيقه في إعمال البنية الجديدة لقلم المحكمة.

'٢' أشارت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في تقريرها عن دورتها الخامسة والعشرين إشارة صريحة إلى أن ما شهدته الزيادة المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٦ من تخفيضات، تحققت عن طريق إرجاء تجهيز قلم المحكمة بالملاك اللازم من الموظفين، مثلت **تأجيلاً للإنفاق**، وتوقعت أن تظهر التكاليف المعنية في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٧.

'٣' يجب أن تُعْمَل البنية الجديدة المقرة لقلم المحكمة إعمالاً كاملاً لاستدامة قدرته على أن يقدم إلى شتى وحدات المحكمة الدعم اللازم لمقادير الأنشطة المقدَّر أن يشهدها عام ٢٠١٧، بما في ذلك على الخصوص الأنشطة القضائية والأنشطة التحقيقية.

'٤' يقترح قلم المحكمة زيادة مؤقتة في معدل شغور الوظائف فيه من **١٠ إلى ١٢ في المئة** بحيث يُتابع تطبيق النهج التدرجي في حشد الموظفين في عام ٢٠١٧ بمقدار يقارب **٠,٩ مليون يورو** من المقدار البالغ ٣,٨ ملايين يورو الذي ينبغي، من حيث المبدأ، أن يعاد إدراجه ضمن المخصصات لسد تكاليف الموظفين في قلم المحكمة، ما سيفضي إلى زيادة صافية مقدارها ٢,٦ مليون يورو في المخصصات لسد تكاليف الوظائف الثابتة في عام ٢٠١٧.

'٥' يُتوقع أن تعود أعداد الموظفين في أواسط عام ٢٠١٧ إلى معدل الشغور المعتاد البالغ ١٠ في المئة، فسيتعيَّن احتساب تكاليفها بناء على ذلك في ميزانيات السنوات التالية.

[٢] إن المجموع البالغ ٣,٨ ملايين يورو يقابل ٣,٤ ملايين يورو للوظائف الثابتة وتخفيضاً إضافياً في موارد المساعدة المؤقتة العامة مقداره ٠,٤ مليون يورو في عام ٢٠١٦.

(د) الاستثمار في أهم مشاريع تدبر المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها

'١' لدعم العمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمحكمة في عام ٢٠١٧، يُقترح إجراء استثمارات في وسائل التخزين والبنية التحتية والحلول الجديدة المرتبطة بها وذلك بمثابة أمر ذي درجة عالية من الأولوية. وسيُركَّز تركيزاً خاصاً على تخزين البيانات، والحلول التقنية الجديدة في شتى الأجهزة، والعتاد الجديد، والمسؤولية المركزية فيما يخص الصيانة.

'٢' يلزم إجراء استثمارات في المجالات ذات الأولوية فيا يتعلق بالنظم اللازمة لتحسين سيرورة الأنشطة القضائية، وتحقيق تحسينات في ممارسات تدبر المعلومات والنظم اللازمة لإيتاء المعلومات وإدخالها ومسكها وحفظها؛ وإقامة مرفق متين معني بأمن المعلومات في المحكمة.

'٣' يتّسم الأمن الاشتغالي وحماية الشهود بأهمية قصوى. فالتهديدات الأحدث عهداً المتأتية عن الهجمات السيبرانية والفيروسات الخارجية وتسرب المعلومات عرَّضت للخطر صورة المحكمة، وسلامة إجراءاتها، وأمن الشهود، وأمن العاملين. وعليه فإنه يجب على المحكمة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتذليل هذه المسائل.

٣- كما إن مجلس التنسيق وافق على أن يُدرج في ميزانية الهيئة القضائية تعديل لأجور القضاة تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3. وسيبلغ ما يترتب على المواءمة المطلوبة لأجور القضاة مع نظام الأجور المطبَّق على قضاة محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم الدولية زيادة في تكاليف القضاة تقارب **٠,٥ مليون يورو**.

٤- ويضاف إلى ذلك أن ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة تشتمل، وفقاً للممارسة المعتادة، زيادة تقارب نسبتها ٢ في المئة في المخصصات لسد تكاليف الموظفين المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يتمثل في زيادة مقترحة تقارب **١,٨٤ مليون يورو**.

٥- إن المحكمة تقترح هذه الزيادة واعيةً كل الوعي أن المجتمع الدولي يواجه حالياً مرحلة عصيبة من الناحية المالية. وتراعي المحكمة أيضاً كل المراعاة ما يُتوخى منها لإيتاء نتائج ملموسة، بما في ذلك إجراء عمليات التحقيق على نحو فعال، وإيتاء نتائج في مجال أنشطة المقاضاة، وتسريع المحاكمات. والحال أن المحكمة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الاستثمارات المقترحة ستؤتي تحسينات للنجاعة ملموسة وطويلة الأجل، وذلك بصورة رئيسية من خلال إجراءات قضائية أسرع تضمن الاحترام الكامل لمبادئ المحاكمة العادلة، واستدامة الجودة اللازمة لعمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأنشطة المقاضاة، وتعزيز الوقع في الميدان، وتهيئة بيئة معلومات مصونة الأمن من أجل عمليات المحكمة.

ثانياً- الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٧ والسياق الاشتغالي

٦- يُتوقع أن تواصل المحكمة في عام ٢٠١٧ العمل في عشر حالات خاضعة للتحقيق: في جمهورية أفريقيا الوسطى (الحالة الأولى والحالة الثانية)، وفي كوت ديفوار، وفي دارفور [بالسودان]، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جورجيا، وفي كينيا، وفي ليبيا، وفي مالي، وفي أوغندا.

٧- وإضافة إلى ذلك سيواصل مكتب المدَّعي العام تحليله لتسع حالات خاضعة للتدارس الأولي: الحالة في أفغانستان، والحالة في بوروندي، والحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في جزر القمر، والحالة في أوكرانيا.

٨- ومن المهم التنويه إلى أن مكتب المدَّعي العام يسعى في سياق أنشطته في مجال التدارس الأولي، وفق سياسته المتعلقة بهذه المسألة وخطتيه الاستراتيجيتين للفترتين ٢٠١٢ - ٢٠١٥ و٢٠١٦ - ٢٠١٨، إلى الإسهام في تحقيق هدفين شاملين من الأهداف المنشودة من نظام روما الأساسي، ألا وهما وضعُ حد للإفلات من العقاب، عن طريق تشجيع عقد إجراءات حقيقية على المستوى الوطني، والوقايةُ من الجرائم، ما يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الحاجة إلى تدخل المحكمة. وعليه فإن أنشطة التدارس الأولي تشكّل أحدَ أنجع السبل التي يتّبعها المكتب لتحقيق رسالة المحكمة من حيث التكاليف.

٩- ويُتوقع أن **يزيد** مكتب المدَّعي العام عدد **عمليات التحقيق الناشط التي يجريها** من **أربعة ونصف** في عام ٢٠١٦ إلى **ستة** في عام ٢٠١٧، حيث سيجريها على وجه التحديد في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ- *(سيليكا)*)، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب - *(أنتي بالاكا)*)، والحالة في ليبيا (القضية ٣)، والحالة في كوت ديفوار (القضية ٢)، والحالة في جورجيا، والحالة في دارفور [بالسودان].

١٠- ويُرتقب أن تظل للمحكمة **عشرة مكاتب ميدانية** في عام ٢٠١٧ – اثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (واحد في كنشاسا والثاني في بونيا)، وواحد في كينيا (نيروبي)، وواحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنغي)، واثنان في كوت ديفوار (واحد في أبيجان والآخر في غرب كوت ديفوار)، وواحد في مالي (باماكو)، واثنان في أوغندا (كمبالا وغولو)، وواحد في جورجيا (اتْبليسي). وسيُستدام مرفق محدود جداً في نيروبي بكينيا، بغية إغلاق المكتب الميداني خلال عام ٢٠١٧. ويتحقق الوجود الميداني في غرب كوت ديفوار وفي غولو [بأوغندا] من خلال مركزين صغيرين لدعم العمليات المركَّزة في المناطق المعنية من البلدين.

١١- وبالنظر إلى استمرار العمليات في جميع الحالات الخاضعة للتحقيق **فإن عدد الأشخاص المشمولين بالتدابير الحمائية** سيظل عالياً في عام ٢٠١٧. فسيظل أكثر من **١١٠ شهود** مشمولين بالحماية في عام ٢٠١٧، منهم شهود مشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبعمليات النقل المساعَد، وغير ذلك من أشكال الدعم. ويشمل هذا الرقم **٤٩ شاهداً من الشهود المعاد توطينهم دولياً** الذين يعتني بهم كيان ثالث ويخضعون لمتابعة مستمرة يقوم بها قسم المجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة. وتشمل **تدابير الحماية** الآن **٥٧٥ شخصاً** (١١٠ شهود و٤٦٥ معالاً). كما يُتوقع أن **يطلب** أكثر من **١٠٠ ١٤ شخص المشاركة بصفة مجني عليهم** في شتى الإجراءات القضائية الجارية. وعلاوة على ذلك سيستمر لزوم تقديم الدعم لأكثر من **٢٤ لغة متصلة بالحالات** في عام ٢٠١٧ وذلك من أجل العمل في الحالات التي تحقق فيها المحكمة.

١٢- وعلى المستوى القضائي يُرتقب أن يمثُل أمام المحكمة في عام ٢٠١٧ ما لا يقل عن **تسعة متهمين، سيبقى خمسة منهم محتجَزين**. ولذا ستلزم في مركز الاحتجاز **مجموعة مؤلفة من ست زنزانات**. **ويُتوقع أن يظل** ما لا يقل عن **ثلاث قضايا** في مرحلة المحاكمة طيلة عام ٢٠١٧، وهي قضية *اغْبَغبو وابْليه غوديه*، وقضية *انْتاغندا*، *وقضية أُنْغوين*. وإضافة إلى الإجراءات الابتدائية، يُتوقع أن تجري طيلة عام ٢٠١٧ **دعويا استئناف نهائي**، وأن تنعقد **إجراءات لجبر الأضرار في قضيتين على الأقل**.

١٣- وفيما يخص الإجراءات في هذه المحاكمات الثلاث، **يُتوقع أن يمثُل أمام المحكمة ٩٢ شاهداً** لكي يدلوا بشهاداتهم، ما سيستلزم دعماً كاملاً من قسم المجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة. وسيتعين تقديم الدعم **بثماني لغات** في الإجراءات التي ستنعقد في قاعات جلسات المحاكمة، إضافة إلى الإنكليزية والفرنسية. ومن المهم الإشارة إلى أنه سيستمر في عام ٢٠١٧ تمويل **١٢ فريقاً من أفرقة الدفاع** وما يصل عدده إلى **خمسة أفرقة من أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم** من خلال المساعدة القانونية.

ثالثاً- سيرورة إعداد الميزانية

١٤- رداً على التوصيات الصادرة عن اللجنة وعلى القرار الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة[٣]، اتخذ كبار المسؤولين عن المحكمة تدابير للمضي في تبسيط سيرورة إعداد ميزانيتها السنوية وتحسين تماسك وثيقتها. ولئن كانت المحكمة ستواصل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها كل وحداتها، والخطة الاستراتيجية لمكتب المدَّعي العام، فإنها ستقدم ميزانية مقترحة محدَّدة تجسِّد على نحو أوضح نهج "المحكمة الواحدة" لتحديد متطلباتها المالية استناداً إلى الأولويات المشتركة بين الأجهزة، وتحسين التماسك الداخلي لوثيقة الميزانية من حيث الوضوح والاتساق فيما يتعلق بشكل العرض والنصوص السردية وما يقابلها من جداول الموارد وأرقامها.

١٥- وقد شهد التنسيق الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء للأنشطة الخاصة بكل جهاز على وجه التحديد تحسيناً ذا شأن، ما أفضى إلى زيادة في النجاعة وفي أشكال التآزر. ويظهر ذلك بجلاء في النهج المنسَّق المتكامل الذي يتّبعه مكتب المدَّعي العام وقلم المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة الميدانية، والتعاون الوثيق بين الدوائر وقلم المحكمة فيما يخص الاحتياجات على صعيد قاعات جلسات المحاكمة فيما يخص عام ٢٠١٧؛ واتّباع نهج خاص بالميزانية هو أكثر اتّساماً بالطابع الاستراتيجي وأكثر تبسيطاً وتنسيقاً.

١٦- وبغية استبعاد مخاطر تقديم مقترحات متداخلة أو غير منسَّقة واستحداث سيرورة أفضل لإعداد الميزانية يُتكفل بها باتّساق الرسالة المراد إبلاغها والسياسة المتّبعة لجميع وحدات المحكمة، اهتُدي في سيرورة إعداد ميزانية عام ٢٠١٧ برؤية مشتركة صادرة عن مجلس التنسيق بشأن الاحتياجات المالية لشتى وحدات المحكمة. إن ذلك، معطوفاً على سائر المبادرات الهامة الجارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، آتى أثراً لم يقتصر على ضمان إعداد ميزانية مقترحة هي أكثر تماسكاً وتنسيقاً بل تعدّاه إلى إتاحة تحسينِ تمييزِ وتحقيقِ إمكانات زيادة النجاعة وأشكال التآزر بفضل تفادي حالات الازدواج وتبسيط الأنشطة.

١٧- وفي هذا الصدد، أصغت المحكمة لما أسدته الدول الأطراف من إرشادات خلال دورة الجمعية في العام الماضي[٤]. واستُفيد من المراجعة المعنية في السيرورة الداخلية لإعداد الميزانية فغدت بذلك سيرورةً أكثر تبسيطاً، يوجِّهها بصورة مشتركة وعلى نحو وثيق كبارُ مسؤولي المحكمة متّبعين مبدأ المحكمة الواحدة وفق نهج تتدرج به المسؤوليات من أعلى المستويات إلى أدناها فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية العامة.

١٨- ووفقاً لذلك وافق مجلس التنسيق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على تحديد أولويات رفيعة فيما يخص عام ٢٠١٧ باعتباره مَعْلَماً حاسماً في السيرورة الجديدة لإعداد الميزانية. ونتيجة لذلك طُلب من المعنيين بجميع البرامج الرئيسية ضمن المحكمة تبرير وحساب متطلباتهم من الموارد استناداً إلى الأولويات التي حددها كبار مسؤولي المحكمة لعام ٢٠١٧ دون غيرها. وبعبارة أخرى يتعين أن يكون مقدار الموارد المقترحة، المزيدة أو المخفَّضة عل السواء، متّسقاً كل الاتّساق مع الأولويات والأنشطة التي تم تمييزها ونتيجة مباشرة لهذه الأولويات والأنشطة. ولئن بيَّن التقدير الأولي لتكاليف هذه الأنشطة أنه تترتب عليها زيادة كبيرة في العمل والموارد فإن المحكمة تمكّنت من العمل

---

[٣] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء؛ والمجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/14/Res.1.

[٤] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠١٥* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/14/Res.1.

وفق نهج استراتيجي والسعي لاتباع منحى موحَّد للتكفل إلى أقصى حد ممكن بجعل الزيادات في الميزانية محدودة للغاية.

رابعاً- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٧

١٩- إن الرؤية الاستراتيجية للمحكمة تظل متركِّزة على إيتاء الناتج الأجود والأسرع في جميع الأنشطة الموكلة إليها، واضعة باعتبارها المبدأ الشامل المتمثل في عدالة الإجراءات. وبالنظر إلى تزايد الضغط الواقع على عاتق المحكمة التي تكثِّف باطّراد عملياتها في مختلف الحالات في جميع أنحاء العالم فإن مبدأ المحكمة الواحدة يظل متسماً بأهمية أساسية، ويُسترشد بهذه المقولة الرئيسية في جميع جهود كبار مسؤولي المحكمة. ويعبَّر عن ذلك أيضاً في الميزانية الحالية، كما سيبيَّن بإيجاز أدناه.

٢٠- وتُجسِّد أهم أولويات المحكمة فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠١٧ الرؤية الاستراتيجية العامة في المؤسسة والمتطلبات الأكثر اتساماً بالفورية من متطلبات أداء المحكمة المهام المنوطة بها في إطار بولايتها. والمهم هو تركيز المحكمة على أنشطتها الرئيسية – والأكثر جوهرية – واضعة نصب عينيها القيود فيما يتعلق بالميزانية. ونتيجة لذلك اتفق كبار مسؤولي المحكمة على افتراضات فيما يتعلق بالأنشطة تمثل الحد الأدنى اللازم لكي تضطلع المحكمة بالمهام القضائية المنوطة بها في إطار ولايتها، باقية ضمن الحدود المالية المعقولة.

٢١- وعملاً بالقرارات التي اتخذها كبار مسؤولي المحكمة في إطار مجلس التنسيق، تم، على ضوء الأنشطة القضائية والعمليات المرتقب الاضطلاع بها في العام التالي، تقسيم الأولويات الرفيعة فيما يخص عام ٢٠١٧ إلى المكوِّنات الأساسية التالية البيان. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسد ما يمكن إلى حد معقول ترقبه فيما يخص عام ٢٠١٧ في هذه المرحلة. لكن يجب التشديد على أن الأولويات والأنشطة المعنية يمكن أن تتأثر بسلاسة سير عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

ألف- تحسين نجاعة النشاط القضائي: تنفيذ الإجراءات ودعمها في ثلاث محاكمات

٢٢- إذ يُتوقع أن تكون ثلاث قضايا قد بلغت مرحلة عقد جلسات المحاكمة في عام ٢٠١٧، ويُحتمل أن تستجد أنشطة جديدة أمام الشعبة التمهيدية في أواخر عام ٢٠١٧ وأن تبلغ مجموعة كاملة من القضايا مرحلة الاستئناف[٥]، فإن قلم المحكمة سيحتاج إلى مزيد من الموظفين والموارد المخصصة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين من أجل الأفرقة المعنية بالمحاكمات والدعم المقدَّم في جلسات المحاكمة لكي يتسنى لها الأداء بفعالية، وستكون قاعات لجلسات المحاكمة يصل عددها حتى ثلاثة عاملة بصورة كاملة وستُستعمل على نحو متزامن بحسب الاقتضاء، مثل ما يتعلق بتدبر الأعمال القضائية، وخدمات اللغات، ودعم الشهود وحمايتهم. وتبلغ الزيادة الإجمالية التي يحتاج إليها قلم المحكمة فيما يتعلق بدعم الإجراءات في الأنشطة القضائية مبلغاً يقارب **٢,٤ مليون يورو**.

٢٣- وقد تم بالتعاون الوثيق مع الدوائر وقلم المحكمة وضع جدول للجلسات، يهيئ قدرة دائمة تتمثل في فريقين معنيين بالجلسات في قاعات المحاكمة مع قدرة إضافية كافية لتوفير ثلاثة أفرقة معنية بهذه الجلسات للعمل مؤقتاً على نحو متعاقب، ما يضمن قدراً أقصى من استعمال مرافق الجلسات في قاعات المحاكمة مقابل زيادات

[٥] انظر فيما يلي العرض المفصَّل عن المستجدّات المتعلقة بالأنشطة الحالية والمتوقَّعة.

زهيدة في الموارد اللازمة. وعليه يُتوقع أن تعقد الإجراءات في ثلاث محاكمات بصورة رئيسية في اثنتين من ثلاث قاعات جلسات المحاكمة، بتداخل كامل لمدة تبلغ ٦٠ يوماً فقط سيلزم خلالها استعمال القاعة الثالثة لجلسات المحاكمة. وهذا يعني أنه سيلزم تقديم الدعم لأيام لانعقاد الجلسات يبلغ مجموعها ٥٠٠ يوم، منها ٤٤٠ يوماً ستجري خلالها إجراءات المحاكمة المتزامنة في قاعتين من قاعات جلسات المحاكمة مع قدرة إضافية على تشغيل ثلاث قاعات جلسات المحاكمة معاً على مدى ٦٠ يوماً.

٢٤- ولهذه الغاية سيلزم في قلم المحكمة فريق ثالث معني بجلسات المحاكمة يعمل تعاقبياً، بحيث يتسنى تحقيق وفورات بالقياس إلى التكاليف الأعلى بكثير التي يمكن لولا ذلك أن تُتكبد من أجل توفير قدرة ثابتة لفريق ثالث معني بالجلسات في قاعات المحاكمة. إن توفُّر قاعات لجلسات المحاكمة عاملة بصورة كاملة على نحو يتوافق مع الاحتياجات القضائية سييسِّر تحسين التخطيط، والتنسيق، وتسريع الإجراءات القضائية، ما سيفضي بدوره إلى تحقيق وفورات للمؤسسة.

الرسم البياني ١: استخدام قاعات جلسات المحاكمة من أجل الإجراءات الابتدائية في عام ٢٠١٧

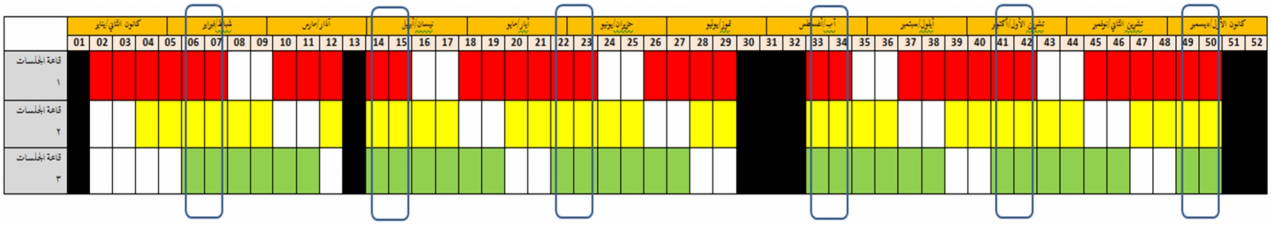

٢٥- وتُقْصَر طلبات الموارد الإضافية المتأتية عن الزيادة في الأنشطة القضائية على الحد الأدنى الصارم اللازم لدعم الجلسات، مع التهيئة لتوفير موارد تكميلية عن طريق الاستعانة بخدمات المهنيين المستقلين، ودفع أجور العمل الإضافي والتكفل بتدريب الموظفين ذوي الصلة تدريباً متعدد الاختصاصات وشاملاً لجميع الوحدات بغية التكفل بنجاعة ومرونة استعمال الموارد. وبعبارة أخرى يمكن استدامة مستوى الأنشطة المرتقبة على صعيد المحاكمات في عام ٢٠١٧ بالاستعانة بالموارد المتوفرة لفريقين معنيين بجلسات المحاكمة بينما ستلزم قدرة زهيدة إضافية للتهيئة لستين يوماً إضافياً من أيام العمل عندما ستلزم ثلاثة أفرقة معنية بالجلسات في قاعات المحاكمة للعمل بصورة متزامنة.

٢٦- ويستند الحل المتصوَّر إلى متوسط المدد القصوى لاستعمال القدرة المتعلقة بقاعات جلسات المحاكم الدولية الأخرى، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عند بلوغ مقدار أنشطتها القضائية أوجه.

باء- التكفل باتّسام عمليات التحقيق بدرجة عالية من الجودة: إجراء ست عمليات تحقيق ناشط ودعمها

٢٧- يواصل مكتب المدَّعي العام، في تنفيذه خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، العمل على أساس درجات الأولوية التي يحدِّدها مقيماً على أفضل وجهٍ ممكنٍ التوازنَ بين المتطلبات الاشتغالية والموارد التي تتيحها الدول الأطراف.

٢٨- ويظل النهوض بأود القضايا التي يجري تحضيرها للمحاكمة أو التي بلغت مرحلة المحاكمة يحظى بأعلى درجة من درجات الأولوية لدى مكتب المدَّعي العام. وفي الوقت ذاته يجري أيضاً، بالنظر إلى أن المحكمة غالباً ما

تعمل في ظروف سياسية وأمنية متقلبة بالغَ التقلب، التركيز على عمليات التحقيق الناشط وتخصيص الموارد لها بغية الاستفادة من الفرص السانحة عندما يبقى ذلك ممكناً.

٢٩- ويُفترض أن تتيح ميزانية المحكمة المقترحة إجراء مكتب المدَّعي العام عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة التي يضطلع بها بدرجة كافية من الجودة والنجاعة، مع قدر مقبول من معاملة القضايا على أساس درجات أولويتها، لكن دون بلوغ الوتيرة المنشودة لأنه لمّ يُتوصَّل حتى الآن إلى تشكيل الأفرقة القياسي.

٣٠- وسيستمر مكتب المدَّعي العام، إزاء تزايد الطلب العالمي على تدخله، في الاضطلاع بأنشطته على أساس درجات أولويتها التي يحدِّدها على نحو يتوافق مع استراتيجيته بغية السهر على اتّسام عمليات التحقيق التي يجريها بدرجة عالية من الجودة. وقد باشر مكتب المدَّعي العام في عام ٢٠١٦، إثر إذن الدائرة التمهيدية الأولى له بذلك، عملية تحقيق جديدة في الحالة في جورجيا سُدَّت تكاليفها بالاستعانة بصندوق الطوارئ. وسيواصل مكتب المدَّعي العام في عام ٢٠١٧ تحقيقه الناشط في جورجيا.

٣١- وإضافة إلى جورجيا سيواصل مكتب المدَّعي العام إجراء خمس عمليات تحقيق ناشط في حالات قائمة: عملية واحدة لمدة سنة كاملة في كوت ديفوار (القضية الثانية في هذه الحالة)، وعملية واحدة لسنة كاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية (ب) في الحالة الثانية في هذا البلد)، وعملية واحدة لسنة كاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية (أ) في الحالة الثانية في هذا البلد)، وعملية واحدة لمدة سنة كاملة في دارفور [بالسودان]، وعملية واحدة لمدة سنة كاملة في ليبيا (القضية ٣ في الحالة في هذا البلد).

٣٢- لقد بينت التجربة في الفترة الحديثة أن التدخل المفسد في إقامة العدل (الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي) يغدو للأسف ظاهرة عامة عندما تبلغ القضايا مرحلة المحاكمة. فإذا حدث مثل هذا التدخل في مجرى واحدة أو أكثر من المحاكمات المرتقب أن يشهدها عام ٢٠١٧ فإن مكتب المدَّعي العام سيتحرك إزاء ذلك، بقدر المستطاع، مستعيناً بالموارد المتوفرة في إطار الميزانية المعتمدة (ما سيؤثر بالطبع على سائر القضايا).

١- لمحة عامة عن احتياجات المحكمة بشتى وحداتها فيما يخص ست عمليات التحقيق الناشط التي ستجرى في عام ٢٠١٧

٣٣- جورجيا: سيواصل مكتب المدَّعي العام عمليات التحقيق الناشط التي يجريها في جورجيا طيلة عام ٢٠١٧، ما سيستلزم بدوره دعماً معزَّزاً من قلم المحكمة. فبمدى التعاون الذي سيناله مكتب المدَّعي العام ستتحدَّد جزئياً نجاعةُ عمليات التحقيق.

٣٤- وسيكون من الضروري لقلم المحكمة أن يقيم مكتباً ميدانياً صغيراً في اتْبليسي بغية تقديم دعم ناجع وفعال لهذه الأنشطة. فهذا الحضور الميداني المحدود سيتيح الوصول المباشر والفوري إلى السلطات الوطنية والسلطات المحلية، التي تعتمد المحكمة على تعاونها ومساعدتها في تنفيذ عملياتها في هذا البلد. ويُتوقع أن يطلب عدد كبير من المجني عليهم المشاركة في الإجراءات. ويجب على المحكمة أن تتناول الأنشطة التوعوية في جورجيا على أساس درجات أولويتها، وإلا فإن مشاركة المجني عليهم والجماعات المتضررة، ومصداقية المحكمة في نهاية المطاف، ستقوَّض على نحو خطير. وسينشئ قلم المحكمة في هذه المرحلة، من أجل حماية الشهود، فريقاً محدوداً معنياً بالحالة في جورجيا لكي يشرع في تكوين القدرات على تقديم الدعم اللازم.

٣٥- ومن أهم المصاعب التي سيواجهها المكتب الميداني الجديد ضرورة إقامة واستدامة اتصالات مصونة الأمن. فستلزم استثمارات في المقر وفي الميدان لتعزيز الأمن المادي وأمن المعلومات بغية صون الطابع السري للعمليات الحساسة. وسيلزم دعم لغوي باللغة الجورجية وبلغة أوسيتيا الجنوبية وباللغة الروسية.

٣٦- **الحالة الثانية في كوت ديفوار**: سيواصل مكتب المدَّعي العام بنشاط طيلة عام ٢٠١٧ عملية التحقيق التي يجريها في الحالة الثانية في كوت ديفوار. ويُتوقع إجراء أنشطة تحقيقية في شتى أنحاء كوت ديفوار وخارجها، مع إمكان إقامة قواعد عمل متقدِّمة لا مكاتب ميدانية. وقد أرجئ البدء في التحقيق في الحالة الثانية في كوت ديفوار بسبب القيود المتعلقة بالموارد، ما نال إلى حد كبير من سمعة المحكمة، التي يُنظر إليها باعتبارها منحازة إلى جانب واحد في عمليات التحقيق التي تجريها. ولذا فإن توفُّر الموارد الكاملة للمكتب في عام ٢٠١٧ للاستفادة من التقدم الجيد الذي أُحرز عام ٢٠١٦ والاستناد إليه يُعتبر أمراً حاسماً.

٣٧- ولكي يتسنى لقلم المحكمة النهوض بأود هذه الأنشطة، يلزم وجود ميداني مستمر في أبيجان ومكتبٌ تابعٌ يُنشأ حديثاً في غرب كوت ديفوار، ودعم بلغتين هما لغة الديولا ولغة البَمبارا، ودعم للشهود وحماية لهم.

٣٨- **القضيتان (أ) و(ب) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى**: سيواصل مكتب المدَّعي العام في عام ٢٠١٧ عمليات التحقيق التي يجريها فيما يتعلق بهاتين القضيتين. كما إن الأنشطة التحقيقية ستشتمل على مهام في مجال التحقيق الجنائي العلمي، ما سيكون له أثر كبير على المتطلبات من الموارد.

٣٩- حتى الآن نِيْلَ تعاونُ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين في هذا البلد والمنطقة الأوسع.

٤٠- بيد أن ما يشهده السياق السياسي و/أو الإقليمي من تغيرات كبيرة والوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثِّلان عنصرين يجب أخذهما بالاعتبار، لأنهما قد يؤثران تأثيراً شديداً على عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدَّعي العام والعمليات التي تجريها المحكمة. وتلزم تدابير مزيدة لحماية الموظفين العاملين في الميدان إزاء الوضع الأمني المتقلب والبنية التحتية القاصرة في هذا البلد.

٤١- **دارفور [بالسودان]**: يستمر في دارفور ارتكاب جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة، ولا يمكن لمكتب المدَّعي العام أن يتجاهل هذا الوضع الخطير الذي يتعين عليه أن يقدم تقريراً بشأنه مرة كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك أن فرصاً تحقيقية قد سنحت في الأشهر الأخيرة بغية المضي في إعداد القضايا القائمة، ما يفضي إلى حاجة المدَّعية العامة إلى توفير المزيد من الموارد للفريق المتكامل المعني بالحالة في دارفور. كما إن ذلك سيتيح لمكتب المدَّعي العام الوفاء بمعياره المتمثل في البقاء متأهباً للمحاكمة في أبكر ما يمكن من مراحل الدعاوى. وسيقلص ذلك أيضاً الحاجة إلى طلب إرجاء جلسة اعتماد التهم في حالة القبض على مشتبه بهم، كما حصل في قضايا أخرى عندما قُبِض على مشتبه بهم في قضايا كان التحقيق فيها ساكناً، زائداً بذلك من النجاعة الإجمالية للإجراءات القضائية أمام المحكمة ولوتيرة هذه الإجراءات.

٤٢- وإضافة إلى ذلك يلزم باستمرار مقدار حد أدنى من الموارد من الموظفين لمكتب المدَّعي العام ولقلم المحكمة بغية رصد وتتبع حركات المشتبه فيهم وتدبر شؤون الشهود.

٤٣- **القضية ٣ في الحالة في ليبيا**: سيواصل مكتب المدَّعي العام تقييمه الحذر لأفضل سبل استخدام موارده المحدودة لتعظيم أثره على الحالة الراهنة في ليبيا. وتتصل الدلائل التحقيقية التي تم في الأشهر الماضية الحصول عليها وتجهيزها بعمليات التحقيق التي يجريها المكتب في شأن المسؤولين المرتبطين بعهد السيد معمر

القذافي (الذين لمّا يزل بعضهم ضالعين في جرائم جارية)، كما تتصل أيضاً بالجرائم الجارية في ليبيا من قبيل الجرائم التي ادُّعي بأن *داعش ومنظمة أنصار الشريعة* قد ارتكبتاها.

٤٤- كما تقع ضمن ليبيا حالياً جرائم جمّة ترتكبها طائفة متنوعة من التنظيمات، لها أثر يتخطى حدود ليبيا بسبب اتّسامها بطابع عابر للقارات ومنظَّم ومالي وإرهابي. ويعمل مكتب المدَّعي العام مع شركائه على المستويين الوطني والدولي لاتّباع نهج منسَّق يرمي وفقه كل من الأطراف المعنية إلى تعظيم أثر أنشطته لتعزيز عمل غيره من الأطراف ضمن إطار ولاية كل منها. وسيواصل مكتب المدَّعي العام في هذا الصدد، بغية تعظيم أثر أنشطته، مشاوراته مع الشركاء والوكالات الدوليين والإقليميين المعنيين من أجل استطلاع إمكانية التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بحسب الاقتضاء.

٤٥- وسيتعين أن يوفر قلم المحكمة بعض تدابير حماية الشهود فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بصورة عامة، وذلك على الرغم من اعتزام مكتب المدَّعي العام العمل غالباً انطلاقاً من أماكن خارج ليبيا. وسيلزم دعم بواحدة من لغات الحالات هي اللغة العربية الفصحى.

جيم- السهر على قدرة قلم المحكمة على تقديم الخدمات الحاسمة دعماً لأنشطة المحكمة

٤٦- لقد قُلِّص عنصر ميزانية قلم المحكمة المعتمدة لعام ٢٠١٦ المتمثل في تكاليف الموظفين تقليصاً يقارب مقداره ٣,٨ ملايين يورو نتيجة للنهج التدرجي المقترح اتّباعه في إعمال البنية الجديدة لقلم المحكمة. وقد أشارت اللجنة في تقريرها عن دورتها الخامسة والعشرين إشارة صريحة إلى أن ما شهدته الزيادة المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٦ من تخفيضات تحققت عن طريق إرجاء تجهيز قلم المحكمة بالملاك اللازم من الموظفين مثلت تأجيلاً للإنفاق. وعليه فإن اللجنة توقعت أن يظهر بعض التكاليف المعنية في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٧[٦].

٤٧- وتعيَّن على قلم المحكمة بسبب هذا التخفيض أن يطبق بنيته الجديدة تطبيقاً متدرجاً طيلة السنة. ويستتبع تباطؤُ إعمال البنية الجديدة لقلم المحكمة على هذا النحو عملَه على نحو أدنى من القدرة الضرورية لتوفير الخدمات التي تحتاج إليها المحكمة، بما في ذلك الأنشطة القضائية والتحقيقية على وجه الخصوص.

٤٨- فلضمان تمكُّن قلم المحكمة من النهوض بأود مقدار الأنشطة المقدَّر أن يشهده عام ٢٠١٧، يجب أن تُعْمَل بنية هذا الجهاز الجديدة المعتمدة إعمالاً كاملاً. ويشار في هذا الصدد إلى أن قلم المحكمة يحتاج أولاً إلى إدماج متطلباته البنيوية الحالية بحيث يتسنى له المضي في النهوض بعبء العمل المزيد الذي يُرتقب أن تشهده المؤسسة في العام التالي.

٤٩- ولتحقيق ذلك سيحتاج قلم المحكمة من حيث المبدأ إلى استعادة كل الموارد من الموظفين المتمثلة في الوظائف الثابتة التي شُغلت على نحو تدرجي في عام ٢٠١٦، وإلى استعادة الموارد الخاصة بالوظائف اللازمة للنهوض بعبء العمل في الميدان. بيد أن قلم المحكمة اتبع نهجاً متحفظاً، سيستمر وفقه على تطبيق النهج التدرجي إلى حدٍ ما لفترةٍ من عام ٢٠١٧ بغية احتواء الزيادات في الميزانية. ويشار في هذا الصدد إلى أن قلم المحكمة يقترح، بالنظر إلى استمرار التوظيف المتوقع أن يستمر لفترةٍ من عام ٢٠١٧، زيادة مؤقتة في معدل شغور الوظائف فيه من ١٠ إلى ١٢ في المئة بغية التعبير على نحو أدق عن واقع التوظيف في قلم المحكمة. ويرمي هذا

[٦] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠١٥* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-٣، الفقرة ٣٣.

التدبير إلى احتواء الزيادة في تكاليف موظفي قلم المحكمة بمواصلة التدرج في التوظيف في عام ٢٠١٧ بما يقارب **٠,٩ مليون يورو** من المقدار البالغ ٣,٨ ملايين يورو المفترض من حيث المبدأ أن يعاد ضمن إطار المخصصات لسد تكاليف الموظفين في قلم المحكمة، ما يفضي إلى زيادة صافية تقارب **٢,٦ مليون يورو**. ويُتوقع في هذا الخصوص أن تعود أعداد الموظفين إلى معدل الشغور الطبيعي البالغ ١٠ في المئة بحلول منتصف عام ٢٠١٧ وأن يتعيَّن تقدير تكاليفها وفقاً لذلك في ميزانيات السنوات اللاحقة.

دال- الاستثمار في أهم مشاريع تدبر المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها

٥٠- تم تمييز عدد من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الخمسية الجاري وضعها حالياً لاستبانة مجالات التحسين في تدبر المعلومات وأمن المعلومات في شتى وحدات المحكمة.

٥١- ولئن كان المقدار الإجمالي لأنشطة المحكمة وميزانيتها وملاكها من الموظفين قد ازداد منذ عام ٢٠١١ فإن ميزانية تكنولوجيا المعلومات المركزية شهدت تناقصاً مطّرداً فانخفضت من ٩ في المئة من الميزانية الإجمالية في عام ٢٠١٢ إلى ٦ في المئة منها في عام ٢٠١٦. وقد شهدت شتى وحدات المحكمة إرجاء للاستثمارات المندرجة في عداد رأس المال لتمويل تكاليف العمل الأساسية فيما يخص المتطلبات من العتاد والبرمجيات الحاسوبية. وفي عام ٢٠١٦ خُصِّص ٨٥ في المئة من المبلغ المرصود للتكاليف غير المتصلة بالعاملين في قسم خدمات تدبر المعلومات لسد الالتزامات التعاقدية القائمة.

٥٢- وستُجرى طيلة عام ٢٠١٧ استثمارات مبلغها **١,٨ مليون يورو** في المجالات الثلاثة التالية البيان، وذلك لدعم العمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمحكمة في عام ٢٠١٧:

(أ) زيادة قدرة المحكمة على تخزين البيانات اللازم للنهوض بأود الزيادة في أنشطة جلسات المحاكمة وبالتالي أعمال التسجيل الرقمي لجميع أنشطة المحكمة والزيادة في أنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المدَّعي العام؛

(ب) تحسين قدرات المحكمة في مجال أمن المعلومات ضماناً لسرية أنشطة التحقيق وسلامتها في بيئات تخضع لدرجة عالية من المراقبة؛

(ج) تحديث عتاد المحكمة وبرمجياتها الحاسوبية لحماية معلوماتها في بيئة تحفل بالتحديات حيث يتزايد حراك القوة العاملة.

خامساً- ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة

٥٣- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة للمحكمة **١٤٧,٢٥ مليون يورو**. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها **٩,٨٦ ملايين يورو، أي ٧,٢ في المئة**، على ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (١٣٧,٣٩ مليون يورو). وعملاً بتوصية صادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين تُعرض الأرقام الخاصة بالميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة فيما يخص المباني الدائمة. وكما أشارت إليه اللجنة تم ذلك بغية تحسين مدى الشفافية وإتاحة التقييم المقارَن للموارد التي تستلزمها أنشطة المحكمة

في عام ٢٠١٧. وعند تضمين الفائدة المتعلقة بمشروع المباني الدائمة البالغ مقدارها **٢,٩٩ مليون يورو** تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ البرنامجية المقترحة للمحكمة **١٥٠,٢٤ مليون يورو**، ما ينطوي على زيادة مقدارها **٧,٦ في المئة**[٧].

المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	١٢ ٤٣٠,٦	٨١٣,١	٦,٥	١٣ ٢٤٣,٧
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	٤٣ ٢٣٣,٧	٣ ٠٤٦,٥	٧,٠	٤٦ ٢٨٠,٢
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٧٢ ٧٥٩,٢	٦ ٨٤٣,٨	٩,٤	٧٩ ٦٠٣,٠
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٢ ٨٠٨,٨	١٠٩,٠	٣,٩	٢ ٩١٧,٨
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	٢ ٨٢٤,٦	-١ ٣٦٩,٧	-٤٨,٥	١ ٤٥٤,٩
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	١ ٨٨٤,٥	٦١٧,٦	٣٢,٨	٢ ٥٠٢,١
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٣١٥,١	٢٣٩,٧	٧٦,١	٥٥٤,٨
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٦٨١,٨	١٢,٤	١,٨	٦٩٤,٢
المجموع الفرعي	*١٣٧ ٣٩٠,١*	*٩ ٨٦٠,٦*	*٧,٢*	*١٤٧ ٢٥٠,٧*
البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة/تسديد مبلغ القرض	٢ ٢٠٠,٥	٧٨٦,٨	٣٥,٨	٢ ٩٨٧,٣
المجموع	**١٣٩ ٥٩٠,٦**	**١٠ ٦٤٧,٤**	**٧,٦**	**١٥٠ ٢٣٨,٠**

ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٥٤- إن ميزانية الهيئة القضائية لعام ٢٠١٧ تمثل، من حيث الموارد من الموظفين، استمراراً مباشراً لعام ٢٠١٦ بتكملة تامة تتألف من ١٨ قاضياً لعام ٢٠١٧ بكامله، يسري على كلهم نظام المعاشات المعدَّل. وستتمثل أبرز سمات الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في عام ٢٠١٧ بأن ذلك العام سيشهد إجراءات في ثلاث محاكمات متزامنة. وسيستلزم التمكن من عقد المحاكمات في نفس الوقت عند الضرورة توفر الوقت الكافي لاستخدام قاعات جلسات المحاكمة وفريق دعم من قلم المحكمة. ويُرتقب أن يتسنى في عام ٢٠١٧ النهوض بعبء العمل المتصل بالقضايا بنجاح من خلال المرونة في تخصيص الموظفين بحسب الاحتياجات في هذا العمل المتغير، على نحو يقترن بالتنسيق الفعال بين الشُعب. ويُتوخى أن يفضي ذلك إلى زيادة في ناتج عمل الموظفين وتحسين في مهارة كل منهم. وعلى الرغم من الزيادة المتوقع أن يشهدها العمل القضائي، لا تطلب الهيئة القضائية أي موارد إضافية من الموظفين زيادة على عدد الموظفين المعتمد في عام ٢٠١٦.

[٧] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠١٥* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-٣، الفقرة ١٢.

٥٥- ويهيأ في ميزانية الهيئة القضائية لتعديل في أجور القضاة تطبيقاً للقرار ICC-ASP/3/Res.3، أخذاً بالحسبان لنظام أجور القضاة في محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم الدولية. إن الأجر السنوي المعدل المطلوب لقضاة المحكمة، عملاً بالقرار المذكور، سيتجسد في زيادة في تكاليف القضاة يقارب مقدارها **٠,٥ مليون يورو**.

٥٦- وستكون هناك زيادات طفيفة في تكاليف السفر بسبب عقد دورة الجمعية لعام ٢٠١٧ في نيويورك، وزيادة في تكاليف التدريب. ثم إن زيادة الإيجارات ستفضي إلى زيادة معتدلة في تكاليف عمل مكتب الاتصال القائم في نيويورك.

٥٧- وعليه فإن مجموع تكاليف البرنامج الرئيسي الأول سيزداد في عام ٢٠١٧ بمقدار **٠,٨ مليون يورو**، من ١٢,٤٣ مليون يورو إلى **١٣,٢٤ مليون يورو**، أي بنسبة مئوية مقدارها **٦,٥**.

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
القضاة	٥ ٣٦٩,١	٥٨٠,٩	١٠,٩	٥ ٩٥٠,٠
تكاليف الموظفين	٥ ٣٥٥,٩	١٣٩,٥	٢,٦	٥ ٤٩٥,٤
سائر تكاليف العاملين	١ ٤٧٤,٦	٣٦,٣	٢,٥	١ ٥١٠,٩
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٣١,٠	٥٦,٤	٢٤,٤	٢٨٧,٤
المجموع	**١٢ ٤٣٠,٦**	**٨١٣,١**	**٦,٥**	**١٣ ٢٤٣,٧**

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام

٥٨- يطلب مكتب المدَّعي العام زيادة في ميزانيته مقدارها **٣,٠٤ ملايين يورو**، أي **٧ في المئة** لعام ٢٠١٧، أي زيادة من المقدار البالغ ٤٣,٢٣ مليون يورو الذي منحته الجمعية فيما يخص عام ٢٠١٦ إلى **٤٦,٢٨ مليون يورو** للسنة القادمة.

٥٩- وقد سعى المكتب إلى تعظيم استخدام الموارد المتوفرة وأعاد توزيع الموظفين المعنيين بالأنشطة المختتمة لكي يُعنوا بالمحاكمات والتحقيقات الناشطة بحيث تتعزز الأفرقة وتزداد فعاليتها.

٦٠- وثمة عملية تحقيق في الحالة في جورجيا، سُدَّت تكاليفها بالاستعانة بصندوق الطوارئ في عام ٢٠١٦، غدت مدمجة في مقترح الميزانية لعام ٢٠١٧.

٦١- إن الأثر الصافي لمسببات التكاليف في عام ٢٠١٧ يتمثل في مبلغ مقداره **٣,٠٤ ملايين يورو**. ويتألف هذا المبلغ من قسط لسد تكاليف الموظفين مقداره **٢,٥٦ مليون يورو** وقسط لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين مقداره **٤٨٧,٤ ألف يورو**. وذلك يعني أن مكتب المدَّعي العام تمكّن من الحد من أثر تضمينه الميزانية العادية المقترحة تكاليف الحالة في جورجيا وتكاليف تعزيز سائر أفرقته المتكاملة الحالية.

٦٢- إن العناصر غير الاشتغالية من الزيادة تتمثل في المخصصات لسد تكاليف تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة والتعويضات المالية الناشئة عن تحويل وظائف تُشْغَل منذ مدة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. وتعوِّض المنافعُ المتأتية عن عملية التحويل هذه كلَّ الزيادة المتصلة بالنظام الموحَّد للأمم المتحدة.

٦٣- ثم إن مكتب المدَّعي العام يقترح، بالنظر إلى استمرار التأخر في إعمال البنية الجديدة لقلم المحكمة الذي سيستمر إجراؤه لفترةٍ من عام ٢٠١٧، زيادة مؤقتة في معدل شغور الوظائف فيه من **٨** إلى **١٠ في المئة** بغية تجسيد واقع التوظيف في المحكمة تجسيداً دقيقاً. وعندما يصبح ملاك العاملين في قلم المحكمة مطابقاً لبنيته الجديدة المعتمدة، ستعاد مواءمة معدل شغور الوظائف فيعود إلى قيمته السابقة البالغة ٨ في المئة (يستند حساب هذا الرقم إلى الإحصائيات الفعلية عن الفترة السابقة).

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٢٣ ٨٩٨,٨	٧ ١٨٠,٤	٣٠,٠	٣١ ٠٧٩,٢
سائر تكاليف العاملين	١٥ ٣٠٩,٠	-٤ ٦٢١,٣	-٣٠,٢	١٠ ٦٨٧,٧
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٤ ٠٢٥,٩	٤٨٧,٤	١٢,١	٤ ٥١٣,٣
المجموع	**٤٣ ٢٣٣,٧**	**٣ ٠٤٦,٥**	**٧,٠**	**٤٦ ٢٨٠,٢**

جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٦٤- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره **٧٩,٦٠ مليون يورو**، ما ينطوي على زيادة مقدارها **٦,٨٤ ملايين يورو**، أي **٩,٤ في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٧٢,٧٥ مليون يورو. ومن المهم الإشارة إلى أن ما يناهز نصف هذا النمو ناتج عن الزيادات الضمنية المتأتية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة (**٠,٨ مليون يورو**)، وإعادة مبالغ التخفيضات في المخصصات لسد تكاليف الموظفين في عام ٢٠١٦ نتيجة للنهج التدرجي في إعمال البنية الجديدة لقلم المحكمة (**٢,٦ مليون يورو**). وعليه فإن الزيادة الاشتغالية الحقيقية في ميزانية قلم المحكمة، أي الزيادة في الموارد اللازمة لسد تكاليف الارتفاع الكبير في عبء العمل الناتج عن الافتراضات المتعلقة بالأنشطة القضائية فيما يخص عام ٢٠١٧ والأولويات الاستراتيجية لشتى وحدات المحكمة، تقارب **٣,٤ ملايين يورو**، ما يمثل زيادة نسبتها **٤,٧ في المئة** بالقياس إلى الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٦.

٦٥- ويتعين على قلم المحكمة أن يقدم خدمات واستثمارات هامة ضرورية لتحقيق الأولويات الرفيعة لشتى وحدات المحكمة، بما في ذلك النهوض بأود العمليات الميدانية المزيدة، وبخاصة زيادة عدد عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدَّعي العام من أربع عمليات ونصف العملية في عام ٢٠١٦ إلى ست عمليات في عام ٢٠١٧ (**٢,١ مليون يورو**)، والدعم الإضافي اللازم بالنظر إلى زيادة عبء العمل اللازم تقديمه للإجراءات في ثلاث محاكمات في عام ٢٠١٧ وغير ذلك من الدعم ذي الصلة المقدم للأنشطة القضائية (**٢,٤ مليون يورو**)، والاستثمارات الأساسية في تدبر المعلومات وأمن المعلومات التي تُعتبر بدورها لا غنى عنها في مجمل الدعم المقدم لعمليات التحقيق وللأنشطة القضائية (**١,٨ مليون يورو**).

٦٦- وفي الوقت ذاته تم في جميع وحدات هذا الجهاز تمييز تخفيضات ووفورات هامة فيما يخص عام ٢٠١٧، بغية احتواء الزيادة الإجمالية. وعلى سبيل المثال يشار إلى أن معظم الاستثمارات الإضافية في العمليات الميدانية، بما في ذلك إقامة واستدامة مكتب ميداني جديد في اتْبليسي بجورجيا، واستدامة بنى الوجود الميداني والأنشطة المزيدة في غولو بأوغندا وفي غرب كوت ديفوار، عُوِّضت بالتخفيضات التي تم تحقيقها من خلال تقليص تدريجي

لقدِّ المكتب الميداني القائم في نيروبي والتخطيط لإغلاقه في عام ٢٠١٧ وإجراء تخفيضات أخرى في الميدان (**١,٠٧ مليون يورو**). وعلى نحو مماثل حُققت تخفيضات يقارب مبلغها **١,٦ مليون يورو** في مجال المساعدة القانونية وذلك بصورة رئيسية بفضل الموارد اللازمة في مرحلة الاستئناف من مراحل الإجراءات في قضية *بمبا وآخرين* (جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي) ريثما تُجرى مراجعة شاملة نهائية لنظام المساعدة القانونية. وقد قِيم بذلك مع مراعاة طلب الجمعية وتوصية اللجنة في دورتيهما الأخيرتين النظر في الخيارات السياساتية بشأن مقدار المساعدة القانونية التي تقدمها المحكمة للمتهمين في قضايا الجرائم ضد إقامة العدل[٨].

حساب صافي الزيادة استناداً إلى المقادير التقريبية للزيادات والتخفيضات في قلم المحكمة

الاستثمارات	
دعم الإجراءات القضائية	٢,٤ مليون يورو
دعم العمليات الميدانية، بما فيها عمليات التحقيق المزيدة التي يضطلع بها مكتب المدعي العام	٢,١ مليون يورو
الاستثمارات في تدبر المعلومات وأمن المعلومات	١,٨ مليون يورو
سائر الاستثمارات	٠,٣ مليون يورو
المجموع الفرعي	٦,٦ ملايين يورو
التخفيضات	
المساعدة القانونية	١,٦ مليون يورو
المكتب الميداني في كينيا	٠,٩ مليون يورو
المكاتب الميدانية الأخرى	٠,٢ مليون يورو
سائر التخفيضات	٠,٥ مليون يورو
المجموع الفرعي	٣,٢ ملايين يورو
صافي الزيادة	٣,٤ ملايين يورو

٦٧- ثم إن من المهم أهمية أساسية، فيما يخص إعادة الموارد من الموظفين إلى قلم المحكمة إثر تطبيق النهج التدرجي في إعمال بنيته الجديدة بالنظر إلى تخفيضات الميزانية التي شهدتها الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦، التشديد من جديد على وجوب إعمال بنية قلم المحكمة الجديدة المقرة إعمالاً كاملاً بغية ضمان قدرته على النهوض بأود مقدار الأنشطة المقدَّر أن يشهده عام ٢٠١٧، بما في ذلك أنشطته القضائية والتحقيقية. وفضلاً عن ذلك اتّبع قلم المحكمة نهجاً أكثر اتساماً بالتحفظ، وهو سيستمر على اتباع النهج التدرجي إلى حدٍ ما لفترة من عام ٢٠١٧ بغية تقليص المتطلبات المالية.

٦٨- وبالنظر إلى استمرار التوظيف المتوقع أن يمتد إلى فترةٍ من عام ٢٠١٧، يقترح قلم المحكمة زيادة مؤقتة في معدل شغور الوظائف فيه من ١٠ إلى ١٢ في المئة، ما سيفضي إلى المضي في التدرج في التوظيف في عام ٢٠١٧

[٨] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الرابعة عشرة، ٢٠١٥* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/14/Res.1، القسم ياء، الفقرة ١٤؛ والوثيقة ICC-ASP/15/5، الفقرة ١٠٠.

بما يقارب مبلغه **٠,٩ مليون يورو** من المقدار البالغ ٣,٨ ملايين يورو[٩] الذي ينبغي من حيث المبدأ أن يعاد في إطار المخصصات لسد تكاليف موظفي قلم المحكمة. وسيفضي ذلك إلى زيادة صافية في عام ٢٠١٧ مقدارها **٢,٦ مليون يورو** في بند الوظائف الثابتة. ويُتوقع أن تعود أعداد الموظفين إلى المعدل المعتاد لشغل الوظائف البالغ ١٠ في المئة بحلول منتصف عام ٢٠١٧ وأن يتعين تقدير تكاليفها بناء على ذلك في ميزانيات السنوات اللاحقة.

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٤٢ ٠٦٩,٣	٣ ٣٨٧,٠	٨,١	٤٥ ٤٥٦,٣
سائر تكاليف العاملين	٣ ٤١٥,٣	٢ ٤٠٦,٩	٧٠,٥	٥ ٨٢٢,٢
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٧ ٢٧٤,٦	١ ٠٤٩,٩	٣,٨	٢٨ ٣٢٤,٥
المجموع	**٧٢ ٧٥٩,٢**	**٦ ٨٤٣,٨**	**٩,٤**	**٧٩ ٦٠٣,٠**

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٦٩- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع مبلغاً مقداره **٢,٩٢ مليون يورو**، ما ينطوي على زيادة مقدارها **١٠٩ آلاف يورو**، أي **٣,٩ في المئة** بالقياس إلى ميزانية ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٢,٨١ مليون يورو. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى طلب مساعد خاص (من الرتبة ف-٢) سيكون مكان عمله في داكار، ولسد تكاليف وظيفة المساعد الإداري الرئيسي (من الرتبة خ ع-رر) التي أُقرت في عام ٢٠١٦، وسد تكاليف السفر إلى لاهاي لخمسة أعضاء في لجنة المراجعة. وثمة علاوة على ذلك كلفة جديدة إضافية هي تكاليف سفر تسعة أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة. ويُفترض من حيث المبدأ أن تجتمع هذه الهيئة الفرعية التابعة للجمعية مرة كل ثلاث سنوات (قبل أن يتعين على الجمعية انتخاب ستة قضاة). وقد عُوضت الزيادات المعنية بصورة رئيسية عن طريق التخفيض المحقق في إطار بند الخدمات التعاقدية نتيجة لتقليص التكاليف المتأتية عن الدورة السنوية المقبلة للجمعية التي ستُعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٩٣٩,٦	٩٦,٧	١٠,٣	١ ٠٣٦,٣
سائر تكاليف العاملين	٨٢٤,٦	٤٢,١	٥,١	٨٦٦,٧
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١ ٠٤٤,٦	-٢٩,٨	-٢,٩	١ ٠١٤,٨
المجموع	**٢ ٨٠٨,٨**	**١٠٩,٠**	**٣,٩**	**٢ ٩١٧,٨**

[٩] إن المجموع البالغ ٣,٨ ملايين يورو يقابل ٣,٤ ملايين يورو للوظائف الثابتة وتخفيضاً إضافياً في موارد المساعدة المؤقتة العامة مقداره ٠,٤ مليون يورو في عام ٢٠١٦.

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

٧٠- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس مبلغاً مقداره **١,٤٥ مليون يورو**، ينطوي على انخفاض مقداره **١,٣٧ مليون يورو**، أي **٤٨,٥ في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٢,٨٢ مليون يورو. وبالنظر إلى انقضاء فترة الضمان الخاصة بالمباني والإنشاءات في مباني المحكمة المفترض أن يحل في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ستلزم موارد لسد تكاليف الصيانة التصحيحية في عام ٢٠١٧. ويعزى الانخفاض إلى انتهاء آجال عقود إيجار المباني المؤقتة.

البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	-	-	-	-
سائر تكاليف العاملين	-	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢ ٨٢٤,٦	-١ ٣٦٩,٧	-٤٨,٥	١ ٤٥٤,٩
المجموع	**٢ ٨٢٤,٦**	**-١ ٣٦٩,٧**	**-٤٨,٥**	**١ ٤٥٤,٩**

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

٧١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مبلغاً مقداره **٢,٥ مليون يورو**، ينطوي على زيادة مقدارها **٦١٧,٦ ألف يورو**، أي **٣٢,٨ في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة **٢,٥ مليون يورو**.

٧٢- وهكذا فإن أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم تأخذ من حيث الجوهر بتصويب الميزانية الذي قُدم فيما يخص عام ٢٠١٦، والذي استند إلى البنية الجديدة لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم كما قررها مجلس إدارته بغية تعزيز الأمانة في مجالين هامين: القدرة في مجال التسيير المالي في لاهاي وإدارة البرنامج في عين المكان. ويستنار في البنية الجديدة بالفهم الحالي للصندوق الاستئماني للمجني عليهم للقدرة التنظيمية اللازمة لاستدامة تطوير وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، وتوسيع مدى الأنشطة في إطار ولاية الصندوق المتعلقة بالمساعدة لتشمل بلدان حالات أخرى.

٧٣- كما يلاحظ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أن مجلس إدارته أبقى على قراره الأسبق القاضي بتكليف جهات خارجية بتنفيذ الأنشطة المتصلة بإجراء عمليات تقييم الحالات في إطار ولاية الصندوق المتصلة بالمساعدة، وبناء قدرات شركاء الصندوق في التنفيذ، وتصميم وإعمال نظام المعلومات التدبرية للبرامج ذات الطابع المحدد بحسب المهمة الموكلة إلى الصندوق في إطار ولايته (PMIS)، ما أُفردت له اعتمادات من الموارد المتأتية عن التبرعات (ما مجموعه ١,٠٥ مليون يورو)، وبالتالي من خارج ميزانية البرنامج الرئيسي السادس.

البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٩٦٨,١	٨٠٢,٨	٨٢,٩	١ ٧٧٠,٩
سائر تكاليف العاملين	٣٤٥,٩	-٣٤٥,٩	-١٠٠,٠	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٧٠,٥	١٦٠,٧	٢٨,٢	٧٣١,٢
المجموع	**١ ٨٨٤,٥**	**٦١٧,٦**	**٣٢,٨**	**٢ ٥٠٢,١**

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد القرض وتسديد مبلغه

٧٤- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره **٢,٩٩ مليون يورو**، ينطوي على زيادة مقدارها **٧٨٦,٨ ألف يورو**، أي **٣٥,٨ في المئة** بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٢,٢٠ مليون يورو. ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ تدبر دفع الفائدة على قرض الدولة المضيفة، التي يجب فيما يخص عام ٢٠١٧ استلامها ودفعها للدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط ٢٠١٧.

٧٥- وسيبدأ تسديد مبلغ القرض بعد فسخ الإيجارات المتعلقة بالمباني المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. ويبلغ ما سيُدفع تسديداً للقرض وللفائدة عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ١,٨ مليون يورو يستحق دفعه في أجل أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويبلغ ما يجب دفعه تسديداً للفائدة فقط عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ مبلغاً مقداره ١,١٩١ مليون يورو.

البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة وتسديد مبلغه	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	-	-	-	-
سائر تكاليف العاملين	-	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢ ٢٠٠,٥	٧٨٦,٨	٣٥,٨	٢ ٩٨٧,٣
المجموع	**٢ ٢٠٠,٥**	**٧٨٦,٨**	**٣٥,٨**	**٢ ٩٨٧,٣**

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٧٦- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة لآلية الرقابة المستقلة مبلغاً مقداره **٥٥٤,٨ ألف يورو**، ينطوي على زيادة مقدارها **٢٣٩,٧ ألف يورو**، أي **٧٦,١ في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٠,٣٢ مليون يورو. وقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة آلية الرقابة المستقلة وفقاً للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي لتهيئة رقابة مستقلة فعالة ومجدية للمحكمة[١٠]. وركّز هذا الجهاز خلال عام ٢٠١٦ على توظيف

[١٠] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الثامنة، ٢٠٠٩* (ICC-ASP/8/20)، المجلّد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

العاملين وفقاً لقدِّ ملاك الموظفين الذي حددته الجمعية في دورتها الثانية عشرة[11]، وعلى تحقيق النجاعة الاشتغالية. ولذا فإن المبلغ المطلوب يجسِّد الزيادة في الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين التي تتناسب مع كون هذا الجهاز عاملاً بصورة كاملة في عام ٢٠١٧.

البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٢٦٠,٩	٢٢٥,٨	٨٦,٥	٤٨٦,٧
سائر تكاليف العاملين	-	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥٤,٢	١٣,٩	٢٥,٦	٦٨,١
المجموع	**٣١٥,١**	**٢٣٩,٧**	**٧٦,١**	**٥٥٤,٨**

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٧٧- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٧ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٦ (مكتب المراجعة الداخلية) مبلغاً مقداره **٦٩٤,٢ ألف يورو**، ينطوي على زيادة مقدارها **١٢,٤ ألف يورو**، أي ما نسبته **١,٨ في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة البالغة ٦٨١,٨ ألف يورو. وستتيح الموارد المطلوبة لهذا المكتب الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والاشتغالية للمحكمة بتهيئة ما يطمئن الإدارة بشأن فعالية ونجاعة الإدارة، وأطر الرقابة الداخلية، وتدبر المخاطر عن طريق إجراء عمليات تدقيق (ما لا يقل عن ست عمليات كحد أدنى) وأعمال إسداء المشورة. وتنطوي الميزانية المقترحة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة على زيادة في عدد الموظفين والمساعدة المؤقتة العامة وموارد التدريب وانخفاض في الموارد المخصصة للأسفار.

البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	ميزانية عام ٢٠١٦ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	تغير الموارد		المبالغ التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٧ (بآلاف اليوروات)
		المبلغ	النسبة المئوية (%)	
تكاليف الموظفين	٥٢٨,٩	٧,٦	١,٤	٥٣٦,٥
سائر تكاليف العاملين	١١٩,٦	٣,٢	٢,٧	١٢٢,٨
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٣٣,٣	١,٦	٤,٨	٣٤,٩
المجموع	**٦٨١,٨**	**١٢,٤**	**١,٨**	**٦٩٤,٢**

[11] *الوثائق الرسمية ...، الدورة الثانية عشرة، ٢٠١٣* (ICC-ASP/12/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.1، القسم لام.